العدد (1973) السنة الثامنة - الأحد (28) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نجم الدين كريم للمدى: "العتبة الانتخابية" ستضر بتوزيع حقائب الحكومة

الكردستاني يتحفظ على آلية "النقاط" ويطالب بست وزارات

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

التحالف الوطني: أداء جيد للكرد في الخارجية.. نفضل أن يحتفظوا بها

شدد التحالف الكردستاني على ان حصته من الحكومة المقبلة ستكون خمس وزارات فضلا عن وزارة سيادية، في الوقت الذي ابدى فيه تحفظه على مسألة النقاط كأساس لتوزيع الحقائب الوزارية.

ونفى التحالف ما تناقلته وسائل الانباء بخصوص اتفاق الفرقاء حول المناصب فمن المقرر ان تعقد خلال الاسبوع الجاري جلسات خاصة لمناقشة المسألة، وان لكل طرف لديه مقترحاته وآراءه الخاصة بشأن القضية.

عضو الوفد المفاوض في التحالف الكردستاني نجم الدين كريم، قال في تصريح لـ"المدى" ان الاجتماع الذي عقده التحالف ركز على ما تم الاتفاق عليه بين الكتل السياسية في اجتماع بارزاني والذي تمخض عنه اختيار رئاستي البرلمان والجمهورية وتكليف رئيس الكتلة الاكثر عددا لتشكيل الحكومة، مبينا ان المجتمعين شددوا على ضرورة متابعة هذه الاتفاقات والعمل على تشريع قوانين اذا ما احتاج البعض منها.

واضاف كريم: ان التحالف الكردستاني ركز على ضرورة اشراك الجميع في الكتل السياسية وعدم تهميش احد، مستبعدا في الوقت نفسه مقاطعة العراقية للحكومة كون رئيس البرلمان هو من العراقية، مستدركا بالقول: وان حصلت مقاطعة فأنها ستكون من بعض الاطراف لا كلها.

اما مسألة توزيع الوزارات، قال كريم: ان هذه القضية ما زالت محل النظر ولم يتم البت فيها، وهي تنتظر تحديد المعايير مع بقية الكتل السياسية لتوزيع المناصب، مبديا اعتراضه على نظام النقاط في احتساب الحصة الوزارية، كون ان العتبة الانتخابية في اربيل تعادل ٥٠ الف صوت، بينما لاتتجاوز الـ ٢٨ الف صوت في بعض المحافظات الجنوبية، معتبرا ان التوزيع اذا ما تم بهذه الصورة سيكون مجحفا، نافيا ان تكون مسألة النقاط هي نقاط الخلاف الوحيدة بين الفرقاء انما توجد غيرها من المشاكل من الممكن حلها في الفترة المقبلة.

وكان الوفد الكردستاني المفاوض اكد ان توزيع المناصب الوزارية بين الكتل الفائزة في الانتخابات التشريعية، لا يتم فقط في احتساب النقاط، بل ان التوافق السياسي سيكون له دور مهم في تحديد المسألة، فضلا عن ان الكتل لم تتفق حتى الان على آلية توزيع المناصب الوزارية بشكل رسمي فينبغي في البداية معرفة عدد الوزارات التي ستتألف منها التشكيلة الحكومية الجديدة الا ان النائب عن التحالف محمد خليل اوضح في حديث لـ"المدى" ان مسألة النقاط وان كانت محل اعتراض من ائتلافه الا انها هي التي سيجري اعتمادها في التمثيل الوزاري، فضلا عن الحفاظ على التمثيل الحقيقي لكل مكون من مكونات الشعب العراقي، والسبب في ذلك هو اتفاق الكتل السياسية على مبدأ النقاط كواحدة من البنود التي جرى التوافق عليها ضمن مبادرة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني.

واعرب خليل عن اعتقاده في قدرة المكلف بتشكيل الحكومة نوري المالكي على تشكيلها في غضون اسبوعين فالكتل السياسية مستمرة بتقديم مرشحيها اليه ليختار من بينهم الانسب، مستبعدا حصول اي خلافات في مسألة توزيع الحقائب بين الكتل انما الخلافات قد تظهر داخل الكتلة الواحدة وهي بطبيعة الحال لن تحول من دون تشكيل الحكومة في الموعد المقرر.

أساس التوزيع

ويشار الى ان خبراء في القانون اكدوا لـ"المدى" ان ما تم الاتفاق حول اعتماد النقاط كأساس لتوزيع المناصب هو امر يتعلق بما اسموه بالعتبة الانتخابية، فالاصوات ليس لديها اي علاقة بمسألة توزيع المناصب انما المقاعد فقط، وان كانت حصة المقعد من الاصوات في الاقليم هي اكبر من ماهو موجود في محافظة اخرى، ولكن ينبغي في الوقت نفسه مراعاه تمثيل جميع شرائح الشعب بصورة عامة.

ومن جانبه اكد النائب الكردستاني عادل بروواري في حديث للمدى على تمسك التحالف بروز نوري شاويس كمرشح لنائب رئيس الوزراء خاصة وانه قد ابدى نجاحا كبيرا في مسألة ادارته للاجتماعات التي كانت ضمن مبادرة الرئيس مسعود بارزاني واصفا دوره حينها بالمؤثر ايجابيا على الكتل السياسية فهو يحظى بدعم كبير من قبل جميع الاطراف الكردستانية والقوى السياسية الاخرى.

ونفى بروواري اي اتفاق حول مسألة توزيع المناصب الوزارية ورئاسات اللجان البرلمانية، مكتفيا بالقول، ان التحالف الكردستاني يسعى وبشكل كبير للحصول على وزارة الخارجية من اجل اسنادها الى هوشيار زيباري والذي له مكانة متميزة في الداخل والخارج لما يمتلكه من خبرة في التعامل الدبلوماسي في القضايا العراقية سيما الحساسة منها، مبينا اذا اصرت العراقية على الخارجية فأن وجهة النظر ستكون نحو المالية وان لم تحصل على المالية فسنحصل على النفط، والمهم هو ان تكون للكردستاني وزارة سيادية، نافيا وضع اي شروط اخرى للتخلي عن الخارجية انما الشرط الوحيد هو الحصول على وزارة سيادية محلها.

الخارجية.. لمن؟

أكد عضو في ائتلاف دولة القانون أن التحالف الوطني يطمح بان يحصل التحالف الكردستاني على وزارة الخارجية، كونه أجاد في إدارتها خلال فترة الحكومة الماضية.

وقال عبد المهدي الخفاجي، لوكالة كردستان للأنباء إن"التحالف الوطني يطمح بان تكون وزارة الخارجية من نصيب التحالف الكردستاني، كونه أجاد في إدارتها خلال فترة الحكومة الماضية"، مبيناً أن"هناك تفاهمات بين الكتل الفائزة حول مستقبل هذه الوزارة".

وأضاف أن"القائمة العراقية ستشارك في الحكومة باعتبارها جزءاً من العملية السياسية، وإنها تطالب بعدد من الوزارات السيادية من بينها الخارجية"، مستدركاً أنه"إذا لم تحصل العراقية على وزارة الخارجية، فإنها ستطالب بوزارة سيادية أخرى كبديل عنها".

وأكد أن"تشكيل الحكومة بمدة ٣٠ يوماً هي قضية دستورية لا ينبغي تجاوزها"، لافتاً إلى أن"التفاهمات التي حدثت بين الكتل السياسية سابقا، كافية لان تنجز عملية توزيع الوزارات في المهلة المحددة".

ولا تزال الكتل السياسية تبحث في آلية توافقية لاحتساب نقاط المناصب السيادية والوزارية، في الوقت الذي يؤكد فيه مراقبون أن أي أتفاق لم يتم بشأن منح الكتل السياسية وزارات معينة، وهو ما ذهبت إليه تأكيدات بعض الكتل السياسية إلى أن أي اتفاق على إناطة الوزارات لم يحدث لغاية الآن.

وتطالب القائمة العراقية التي حصلت على رئاسة مجلس النواب، واتفقت مع الكتل الأخرى أن يكون زعيمها إياد علاوي رئيسا للمجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية، بمنحها وزارات سيادية كالخارجية إلى جانب وزارات خدمية.

في حين كشف القيادي في القائمة العراقية فتاح الشيخ ان قائمته غير متمسكة بوزارة الخارجية وانها ترغب بتولي احدى الوزارتين النفط او المالية. وقال الشيخ للوكالة الاخبارية للانباء امس السبت: ان قائمته تميل الى احدى الوزارات السيادية النفط او المالية، ولن تتمسك بوزارة الخارجية.

الجدير بالذكر ان القائمة العراقية تملك ٩١ مقعداً والتحالف الوطني ١٥٩ مقعدا مما يجعل عدد النقاط في التقسيم الوزاري اكثر للثاني.

ويذكر ان اختيار المناصب السيادية والحقائب الوزارية سيتم وفق الاستحقاق الإنتخابي ونظام النقاط اللذين سيحددان حصة كل كتلة برلمانية في الحكومة الجديدة.

وبحسب تصريحات صحفية فان معادلة النقاط ستكون كالاتي: كل ٢,٢٤ مقعد يساوي نقطة واحدة، وان الرئاسات الثلاث بقيمة ١٠ نقاط، ونائبيها بـ ٥ نقاط، اما الوزارات السيادية فقيمتها بـ ٣ نقاط والخدمية الاولى نقطتان، والخدمية التي تليها ١,٥، وزارات الدولة نقطة واحدة، وستكون مقبولية المرشح وفق الكفاءه والمهنية.

النقاط والتوافق

واكد عضو في وفد ائتلاف الكتل الكردستانية المفاوض في بغداد، على انه عند تشكيل الحكومة المرتقبة وتوزيع المناصب الوزارية بين الكتل الفائزة في الانتخابات التشريعية، لا يتم فقط احتساب النقاط، بل ان التوافق السياسي سيكون له دور مهم في تحديد المسألة.

واوضح محمد احمد لوكالة كردستان للانباء ان"المكونات السياسية لم تتفق حتى الان على آلية توزيع المناصب الوزارية بشكل رسمي، وينبغي في البداية معرفة عدد الوزارات التي ستتألف منها التشكيلة الحكومية الجديدة".

واضاف انه"عند توزيع المناصب الوزارية لا يتم فقط احتساب النقاط، بل سيتم الاخذ بنظر الاعتبار المسائل الاخرى المتعلقة بالقومية والتوافق السياسي وعدد المقاعد النيابية". من جانبه، قال النائب عن الائتلاف الكردستاني محمود عثمان انه"لم يتم بحث آلية توزيع المناصب الوزارية حتى الآن، ومن المقرر ان تعقد خلال الاسبوع الجاري جلسات خاصة لمناقشة المسألة، اذ ان كل طرف لديه مقترحاته وآراؤه الخاصة بشأن القضية".

واشار الى انه"عند توزيع المناصب الوزارية، ستكون القاعدة الرئيسية والمهمة التي يتم الاعتماد عليها هي النقاط، الا ان التوافق السياسي سيلعب دوراً مهماً في البت بهذه المسألة".

من جانبه، قال القيادي في ائتلاف دولة القانون حسن السنيد لـ(آكانيوز) ان"رئيس الوزراء نوري المالكي سيقوم بتشكيل الحكومة في غضون الاسابيع الثلاثة المقبلة"مبيناً ان"هناك شبه اتفاق واجماع بين الكتل السياسية بشأن توزيع المناصب الوزارية".

بالعربي الصريح

تلاعب بلفظة الشراكة

■ علي عبد السادة

نرتكب، في وصفنا لنهاية ازمة الحكومة، خطأ فادحا ونقول: "عقلية الفرقاء تغيرت وترسخت قدمنا اكثر في الديمقراطية".

اي شيء من هذا لم يحدث. ربما خُيلّت للرأي العام تلك الدفعة المعنوية المتأتية من اجواء جلسة الخميس الاثيرة على إنها محطةُ تحولٍ جوهرية. كل ما في الامر ان ازمة انتخابات اذار انتهتْ باتفاق سياسي مثل خيارا وطنيا رغم عسر ولادته.

تلك الازمة التي بدأت بقانون"اعرج"وحملة دعاية روجت لبضاعة لا تزال نائمة في مخازن الفرقاء، ومرت بنتائج وارقام "درامية" ومفاوضات "غصت"بتشنج هذا وتعنت ذاك، اوشك الرأي العام قبل نهايتها على وضع سيناريوهات مخيفة عن عراق الغد، بينما تعمق غياب الثقة بين الشارع ومرشحيه.

تلك الازمة تكشف جوهر النقص الحاصل في هوية الدولة، رغم معالجة ثغرة السلطة.

دون شك فان رهان مبادرة مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان ربح معركة اخراج الجوار والاقليم وامريكا، بشكل او باخر، من المعدة العراقية التي تهضم، تارة بعسر وتارة بالعكس، العملية السياسية او بديل ركام سنوات صدام.

بيد ان المبادرة انقذت الطريق العراقي من الانحراف الى خارج الحدود، وحسب. ولم تغير العقلية السياسية العراقية ولم تمس الخلل فيها.

ما جرى لم يكن جوهريا في البناء السياسي، الاتفاق على الشراكة لم يعن تطويعها للديمقراطية، والحفاظ على التركيبة السياسية الراهنة من التشرذم لم يعن تمسكها بتقاليد الديمقراطية.

لا نزال نفكر بالبديل على انه حزمة اجراءات لا تتعدى التصويت والاقتراع وتسعير نقاط الحقائب، وان العملية السياسية مجرد ترتيب بيوت الاجهزة التنفيذية، بينما اغفلنا ونغفل النظام السياسي. هذا نقص في الثقافة.

في هذه المرحلة الحساسة يطغى صوت الاتفاقات والتوافقات على الانتقال بالديمقراطية الى ممارسة ثقافية واعية. ينقصنا، رغم كل ما جرى، اساس النظام. ذلك اننا نغير وجوه الدولة دون اصلاح جوهرها.

ما استعرضه الرئيس المكلف، نوري المالكي، من ملامح برنامجه الحكومي الجديد يتحمل الكثير لعناوينه الكبيرة واستحقاقاته الراهنة، وبرز فيها صوت الشراكة اكثر من أي وقت مضى.

وبينما ينشغل الرأي العام بصناعة النظام السياسي، يُخشى من أن تحول الالحاح بشراكة الحكومة الى نسيان مع سبق الاصرار والترصد لشراكة النظام.

قد يكون منطقيا الشك بشراكة تحضر بقوة في السلطة وتضيع في النظام. بمشهد سياسي كثيف الحضور في الحكومة، بينما ساحة حماية البديل الديمقراطي شحيحة باهلها. لهذا يحق لنا الزعم ان حكومة شراكة"حقيقية"سيضربها تخندق الساحة الخلفية لعمليتنا السياسية. ويحق ايضا الخوف من معارض لا تعجبه حياتنا الجديدة يتقن لغة الشراكة في الحكومة، لكنه لا يؤمن سوى بمفردات الفردية والواحدية ويبشر بها حين يخرج من مكاتب الوزارة الجديدة.

الخلل في ثقافة النخب السياسية. فبعد ان عانت كثيرا في ان تمسك بزمن البناء وهي في السلطة وان تنسى انها معارضة، جاء دور معارضة تتحايل على لحظة ديمقراطية فتية عبر تلاعب بلفظة الشراكة.

المباحثات بدأت..

الفرقاء يواجهون صعوبة في فك معادلة النقاط والتسعيرة

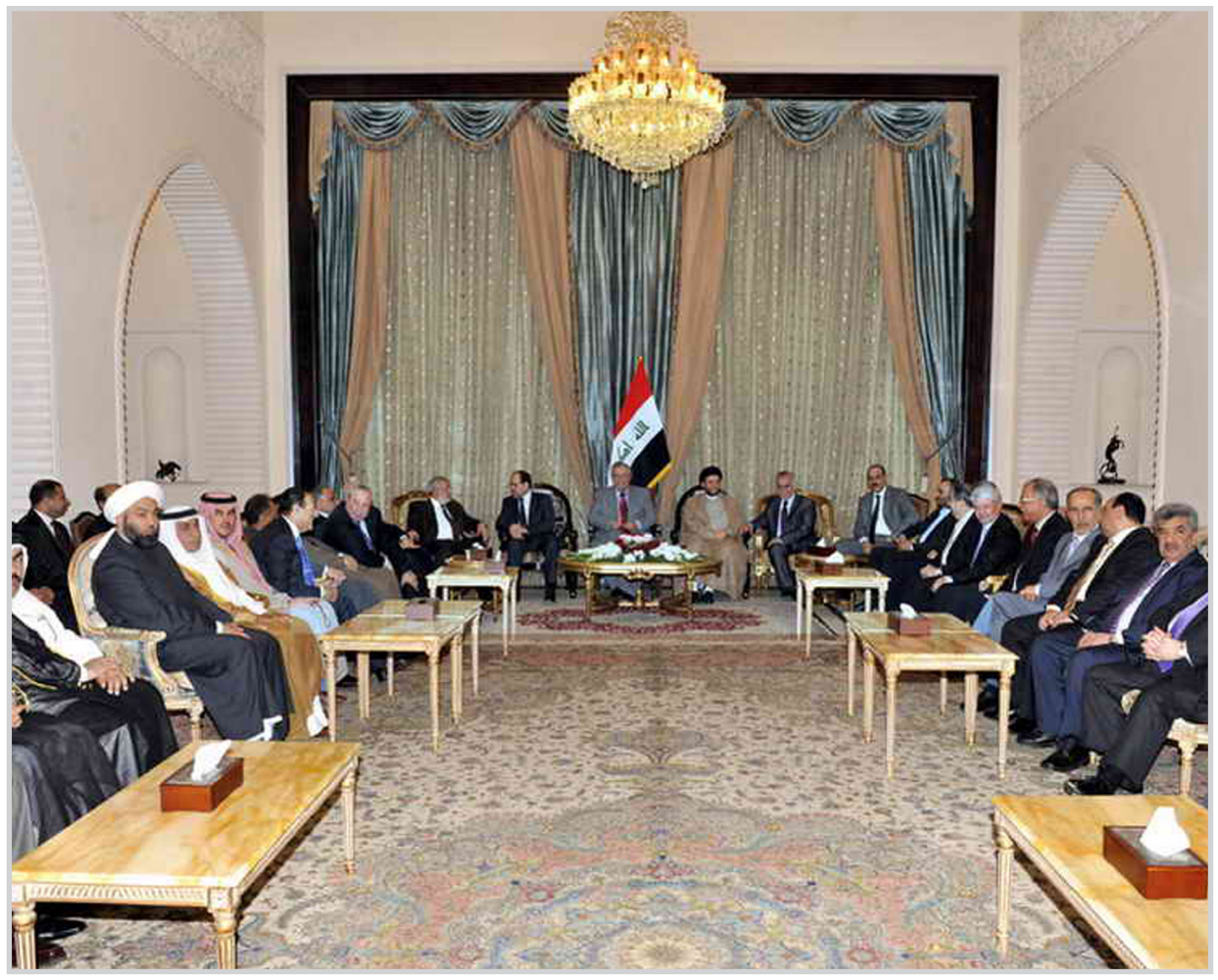

□ متابعة/ المدى

باشرت الكتل السياسية امس السبت اجتماعات ومباحثات للاتفاق على مرشحيها للمناصب السيادية والوزارية وتقديمها الى المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة نوري المالكي خلال عشرة ايام كحد اقصى.

وستتم عملية توزيع الوزارات وفق الاستحقاق الانتخابي الذي يعتمد على نظام النقاط والذي سيحدد حصة كل كتلة برلمانية في الحكومة الجديدة عن طريق احتساب نقطة لكل مقعدين نيابيين، و١٥ نقطة للمنصب الرئاسي.

وتضم الحكومة الحالية ٣٧ حقيبة وزارية تم تصنيف خمس منها سيادية وهي؛ النفط والمالية والخارجية والدفاع والداخلية..ثم الوزارات الخدمية ووزارات دولة ويتوقع ان يبقى هذا التقسيم في الحكومة الجديدة نظراً لمتطلبات التوافق والشراكة التي تشدد عليها الكتل السياسية. ويقول نواب من كتل مختلفة ان هناك تخوفا من أن تزج الكتل السياسية شخصيات"غير كفوءة"لتسلم مناصب وزارية لإفشال الحكومة، مبينين أن المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا يجمع بين كونه"تنفيذيا واستشاريا"، بحسب القرارات التي يتخذها.

ويرون ان رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي عازم على تشكيل الحكومة من خلال إصرار الجميع، لكن هناك صعوبات أولها المخاوف من احتمال زج بعض الكتل السياسية بشخصيات غير كفوءة لعرقلة أداء الحكومة.

وأعربوا عن أملهم بأن يطبق الجميع شعار حكومة الشراكة الوطنية ويسهموا بكفاءة ونية صادقة ضمانا لتشكيل الحكومة في موعدها الدستوري، وأن المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا"غير خاضع للمفاوضات عما إذا كان تنفيذيا أو استشاريا.

بيد ان النائب الثاني لمجلس النواب عارف طيفور قال في تصريحات صحفية إن الخلافات بشأن الحقائب الوزارية ستحول من دون أن يتمكن رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي تشكيل الحكومة خلال المدة القانونية المحددة.

ودخلت العملية السياسية مرحلة جديدة بعد أزمة استمرت أشهر عدة عقب إعلان نتائج الانتخابات التي جرت في آذار الماضي، حيث توصلت الكتل السياسية إلى اتفاق تمخض عنه انتخاب مجلس النواب مرشح ائتلاف العراقية اسامة النجفي رئيسا للمجلس، والقيادي في التيار الصدري قصي السهيل نائبا اول لرئيس البرلمان وعضو ائتلاف الكتل الكردستانية عارف طيفور نائبا ثانيا، فيما تم انتخاب جلال طالباني لرئاسة الجمهورية في دورة ثانية، وكلف بدوره نوري المالكي بتشكيل الحكومة الجديدة بشكل رسمي الخميس الماضي.

وعن النقاط وآلية التوزيع، اكدت مصادر سياسية مطلعة ان آلية جديدة سيتم بحثها لتوزيع الحقائب الوزارية حسب النقاط.

وقالت ان الآلية الجديدة تقضي احتساب حصص الكتل وفق المعادلة (عدد النواب ÷ عدد الوزارات × مقاعد الكتل) وبموجب هذه المعادلة يجب ان يتم الاتفاق على عدد الحقائب الوزارية قبل الشروع بعد النقاط. ومن المتوقع ان يقدم المكلف بتشكيل الحكومة نوري المالكي حقائب وزارته خلال ٣٠ يوما الى مجلس النواب للمصادقة عليها، بحسب ما نقل عن الوكالة الاخبارية للانباء.

واشارت تلك المصادر الى ان الكتل السياسية الان تسابق الوقت لتقديم الاسماء والسير الذاتية وكل كتلة ترشح ٣ للوزارة ويكون اختيار الوزراء على اساس الكفاءة والمهنية.

وبينت ان اغلب الكتل السياسية تؤكد ان الدولة بحاجة الى تقليص عدد الوزرات لان ٨٠٪ من الميزانية تذهب الى الرئاسة والتشغيلية و٢٠٪ استثمارية لذلك يجب ان ننظر الى بناء الدولة.

ودعا نواب الى اعطاء صلاحيات الى الحكومة المحلية والاقاليم.

وكانت هناك آلية قد طرحت عبر وسائل الاعلام تنص على: كل ٢,٢٤ مقعد يساوي نقطة واحدة، وان الرئاسات الثلاث بقيمة ١٠ نقاط، ونائبيها بـ ٥ نقاط، اما الوزارات السيادية فقيمتها بـ ٣ نقاط والخدمية التي تليها ١,٥، وزارات الدولة نقطة واحدة، وستكون المقبولية للمرشح وفق الكفاءه والمهنية.

الزوبعي: فريق من "العراقية" يقود البلاد إلى فتنة جديدة

□ بغداد/ المدى

اتهم سلام الزوبعي، السبت، شخصيات (لم يسمها) داخل القائمة العراقية بالعمل على قيادة البلد إلى حرب خارجية جديدة مع إيران، وحرب أهلية داخلية قومية بين العرب والكرد، كما اتهم تلك الشخصيات بقيادة ما وصفه بفريق انتهازي يمول من قبل جهات خارجية تعينه على تفعيل مشروعه.

وقال الزوبعي في مؤتمر صحفي عقده ببغداد وحضرته (المدى) إن فريقا من الشخصيات السياسية يوجد داخل القائمة العراقية وهم البعثيون الانتهازيون، مبينا أن الفريق يتمتع بالعمالة للأجنبي ويتحالف مع الشيطان للوصول إلى السلطة، ويجيد فن الكذب وصناعة الأزمات"، بحسب تعبيره.

وأضاف الزوبعي أن هذه الشخصيات تقود مشروعا يهدف إلى قيادة العراق إلى حرب مع دول الجوار، وإعادة القادسية ثانيا، مشيرا إلى أن هؤلاء السياسيين الذين أشعلوا العراق حربا ودما قبضوا ثمن هذا المشروع"، بحسب قوله.

وتابع أن مشروع هذا الفريق يعمل على التصعيد ضد دولة معينة والسكوت عن تدخلات دول أخرى، في إشارة الى اتهامات القائمة العراقية لإيران بالتدخل في شؤون العراق، مؤكدا أن"الفريق المذكور يستقوي بالإرادات الخارجية ويطلب ضمانات منها كما يقبض ثمن مشاريعه من تلك الإرادات.

وأشار إلى وجود مواطن من أهالي محافظة نينوى وبمساعدة اثنين من التجار من محافظة الأنبار سرقوا ملياراً و١٢٦ مليون دينار عراقي، وهم يعملون الآن في مجال السياسة ويتحكمون في مسارات تشكيل الحكومة.

واتهم اطرافا في القائمة العراقية لم يسمها بجر البلاد الى منزلق طائفي مشيرا الى إن هذه الاطراف تمثل اجندات خارجية واجندات لرجال اعمال عراقيين موجودين في الخارج يحاولون ان يجعلوا من العراق خطرا يهددون به دول الجوار.

وقال إن لديه ملفات تحتوي على معلومات كاملة حول هؤلاء الذين يحاولون وضع العراق على شفير الهاوية رافضا الكشف عن هذه الملفات وانه سيسلمها الى مجلس الامن الوطني عند تشكيله.

واللافت للنظر ان تصريحات الزوبعي جاءت في ذات اليوم الذي انطلقت فيه المفاوضات الفعلية لتوزيع الحقائب.